

البيان الختامي للاجتماع التشاوري الليبي أيام 7-9 سبتمبر 2020

10 سبتمبر 2020

انعقد في مدينة مونترال السويسرية أيام 7 و8 و9 سبتمبر 2020 اجتماع ضمّ ممثلي الفعاليات الليبية الأساسية وذلك استجابة وتفاعلا مع آمال الليبيين في الاستقرار والحياة الكريمة ولمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي الحساس الذي يعاني منه الشعب الليبي. وبناء على النقاط الإيجابية في بياني وقف إطلاق النار الصادرين بتاريخ 21 أغسطس 2020، انعقد الاجتماع بتيسير من مركز الحوار الإنساني وبحضور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قصد استئناف مسار الحوار السياسي والدفع في اتجاه ما أجمع المشاركون على تسميته " المرحلة التمهيديّة للحلّ الشامل "

وإذ أجمع المشاركون على رفع توصياتهم مفصلة للجنة الحوار السياسي المزمع التناهما في تاريخ قريب برعاية البعثة الأممية للدعم في ليبيا، فقد تمثلت المحاور الأساسية للتوصيات فيما يلي:

- اعتبار " المرحلة التمهيديّة للحلّ الشامل " مهلة زمنية لإعداد الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مواعيد لا تتجاوز الثمانية عشر شهرا وعلى أساس قاعدة دستورية متفق عليها.

- إعادة هيكلة السلطة التنفيذية لتشكّل من مجلس رئاسي مؤّون من رئيس ونائبين ومن حكومة وحدة وطنية مستقلة عن المجلس الرئاسي.

- اختيار أعضاء المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية في إطار أعمال لجنة الحوار السياسي الليبي. ويكف هذا الأخير بتشكيل حكومة وحدة وطنية تراعي وحدة ليبيا وتنوّعها الجغرافي والسياسي والاجتماعي ويطرحها لنيل الثقة.

- تقييم ومتابعة عمل السلطة التنفيذية ومدى إنجازها لمهامها بشكل دوري من قبل لجنة الحوار السياسي الليبي.

- دعوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للاتفاق بخصوص المناصب السيادية والمسار الانتخابي في آجال معقولة.

- انتقال المؤسسات التنفيذية ومجلس النواب إلى مدينة سرت خلال " المرحلة التمهيديّة للحلّ الشامل " لممارسة مهامهم السيادية وذلك بمجرد توفر الشروط الأمنية واللوجستية.

- التأكيد على أهمية العمل على مسار المصالحة الوطنية والاجتماعية بدءا بإنهاء ظاهرة الاحتجاز غير القانوني والإدانة لأسباب سياسية؛ وبتفعيل قانون العفو على السجناء السياسيين؛ والعمل على العودة الأمانة للمبعدين والنازحين؛ وجبر الضرر دون إسقاط الحق الشخصي في التقاضي.

وفي النهاية عبّر المجتمعون عن أملهم في العودة السريعة الى لجنة الحوار السياسي وعن ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته كاملة في ضمان الاستقرار والالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسيادة الليبية ودعم العملية السياسية الليبية قولا وفعلا.